كي مون يعرب عن استعداده ايلاء أهمية خاصة للنزاع

موراتينوس يطلب من الامين العام الجديد للامم المتحدة تحريك ملف الصحراء

مدريد ـ «القدس العربي»
من حسين مجدوبي:

أبدى الأمين العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون استعداده للاهتمام بملف الصحراء الغربية الذي وصفه بأنه اقدم الملفات على مائدة الأمم المتحدة، بينما أرسلت الأخيرة وفدا الى مخيمات تندوف (جنوب غرب الجزائر) لتقييم حاجيات السكان من المواد الغذائية بعد الحديث عن تدهور الوضع المعيشي فيها.

تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، وهي الاولى له حول النزاع منذ توليه المنصب، جاءت بعد اجتماعه ليلة الخميس مع وزير الخارجية الاسباني ميغيل آنخيل موراتينوس في العاصمة الفرنسية باريس على هامش لقاء قمة الدول المانحة للبنان.

ونقلت وكالة «أوروبا برس» الاسبانية عن مصادر دبلوماسية في مدريد قولها ان موراتينوس وبان كي مون بحثا عددا من القضايا الدولية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، ولكن المسؤول الاسباني شدد على ملف الصحراء بحكم اهتمام مدريد بإيجاد حل سريع للنزاع، بحسب المصادر. وتابعت الوكالة ان موراتينوس طلب من الأمين العام الجديد دفع المغرب وجبهة البوليزاريو نحو حل متفق عليه من خلال حوار مباشر ومفتوح.

ونقلت وكالة «أوروبا برس» أن الأمين العام أعرب عن مصادر استعداده لايلاء اهتمام خاص لهذا الملف، مؤكدا أنه يعرف نزاع الصحراء منذ أن كان موظفا في بعثة كوريا الجنوبية في الأمم المتحدة وأن الملف عمّر كثيرا ويجب الانتهاء منه.

وسيتسلم الأمين العام خلال الأسابيع المقبلة من المبعوث الخاص في نزاع الصحراء بيت فان والسون تقريرا عن الوضع الحالي للمفاوضات حتى يقدم تقريرا آخر الى مجلس الأمن الذي سيجتمع في نهاية أبريل المقبل لمعالجة هذا الملف.

من جانب آخر، بدأ موظفو وكالة غوت اللاجئين وبرناج التغذية العالمي بزيارة الى مخيمات تندوف منذ ثلاثة أيام تدوم الى غاية الأسبوع الأول من الشهر المقبل لتقييم احتياجات 90 ألف صحراوي يعيشون في هذه المخيمات. وكانت الأمم المتحدة قد قطعت نسبيا مساعداتها منذ شهور بسبب قلة الموارد ووجهت نداءات الى مختلف الدول والجمعيات غير الحكومية للمساهمة في تمويل المخيمات الخمسة المكونة لما يعرف بـ«مخيمات تندوف».

ومن المرتقب أن تنهي اللجنة عملها في بداية الشهر المقبل لتوصي بمزيد من المساعدات وكذلك على تشجيع زراعة بعض المواد الفلاحية التي تتحمل الطقس الصحراوي الجاف. وكانت جبهة البوليزاريو قد ناشدت الدول تقديم مساعدات لأن الوضع المعيشي في المخيمات تدهور بشكل كبير.

وعلاقة بهذا الموضوع، طالب المغرب في عدد من المناسبات وآخرها الأسبوع الماضي، بمراقبة المساعدات الدولية التي تصل الى المخيمات متهما مقربين من البوليزاريو بتوجيه جزء منها الى الأسواق الموريتانية. كما طالبت جمعيات مغربية من حكومة جزر الخالدات (حكم ذاتي ضمن اسبانيا) التي تعتبر من أكبر المانحين للمخيمات بالمراقبة نفسها، وذلك خلال لقاء جمع رئيس هذه الحكومة آدام مارتين وممثلين عن «الجمعية الصحراوية لحقوق الانسان» الموالية للمغرب.

«هيومن رايت ووتش»: صورة قاتمة لوضعية حقوق الانسان في الصحراء الغربية

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

أعطت المنظمة الحقوقية الأمريكية هيومن رايت ووتش صورة قاتمة عن وضعية حقوق الإنسان في اقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه، وسجلت تزايد التجاوزات والانتهاكات.

وذكرت المنظمة في تقريرها التقييمي لوضعية حقوق الإنسان في العالم العام الماضي ان الصحراء الغربية تشهد «قمعاً بوليسيا وحشيا».

وقالت ان «سلطات الأمن المغربية تقوم بقمع مظاهرات بالصحراء الغربية بشكل عنيف وباستعمال القوة ضد المتظاهرين». وأضافت ان «المناضلين الصحراويين من اجل حقوق الإنسان يتعرضون للمطاردة والاعتقال».

وأشارت المنظمة الامريكية في تقريرها أن «سلطات الأمن المغربية مازالت تحظر سفر بعض المناضلين الصحراويين إلى الخارج، وترفض إعادة تسليم جوازات السفر المحجوزة لتسعة مناضلين منعوا من التوجه إلى جنيف (سويسرا) للمشاركة في نشاطات منظمة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان».

وذكّرت «هيومن رايت ووتش» في تقريرها بنتائج زيارة وفد المحافظة السامية لمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الى مدن الصحراء الغربية في ايار/ مايو من السنة الماضية. وكان تقرير وفد المحافظة السامية اشار ان «الصحراويين يسلب منهم حقهم في تقرير المصير ويُمنعون من الحق في التعبير عن آرائهم وفي إنشاء جمعيات للدفاع عن حقهم في تقرير المصير وتنظيم اجتماعات للتعريف بآرائهم».

وتزامن هذا التقرير مع شروع وفد مشترك من المحافظة السامية للاجئين والبرنامج العالمي للتغذية في زيارة تقييمية للوضع الإنساني في مخيمات اللاجئين الصحراويين بمنطقة تندوف بأقصى جنوب غرب الجزائر.

وقال بيان لمكتب المحافظة السامية للاجئين بالجزائر ان هذه المهمة التي بدأت الخميس ستدوم 12 يوما وستخصص لـ«تقييم الوضع الغذائي الخطير في مخيمات اللاجئين إثر توقيف التموين الغذائي».

وكان الهلال الأحمر الصحراوي وجه قبل أسبوع نداء الى المنظمات الدولية محذرا من وقوع كارثة إنسانية في المخيمات.

ويعيش في مخيمات تندوف اكثر من 165 الف صحراوي، تسميهم الجزائر والبوليزاريو لاجئين ويسميهم المغرب «محتجزين»، من المساعدات الإنسانية التي يمنحها برنامج التغذية العالمي.

«الارهاب وجذوره الفكرية» محور مؤتمر دولي في اواخر السنة بتونس

■ تونس ـ اف ب: سيكون محور «الارهاب وجذوره الفكرية» في الدول العربية والاسلامية محور مؤتمر دولي تنظمه المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اسيسكو) في تشرين الثاني/نوفمبر القادم في تونس، كما ذكرت وكالة الانباء التونسية.

ونقلت الوكالة عن مدير عام المنظمة عبد العزيز التويجري الاعلان عن برنامج المنظمة التي تتخذ من الرباط مقرا لها اثر لقائه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الخميس.

ومن المتوقع ان يشارك في المؤتمر ممثلون عن منظمة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

جهاز خفر السواحل الليبي ينقذ 111 مهاجرا غير شرعي

■ طرابلس ـ اف ب: انقذ جهاز خفر السواحل الليبي الخميس 111 مهاجرا غير شرعي في مياه البحر الابيض المتوسط كانوا يحاولون بلوغ ايطاليا، بحسب ما ذكرت وكالة الانباء الليبية الرسمية.

وقالت الوكالة «تمكنت دوريات جهاز خفر السواحل (...) من انقاذ 111 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة في عرض البحر وهم في حالة شروع في الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الاراضي الليبية في اتجاه اوروبا».

ولم تعط الوكالة تفاصيل اضافية، مشيرة الى ان «المساعدات الانسانية اللازمة قدمت الى هؤلاء».

وغالبا ما ينطلق مهاجرون غير شرعيين من سواحل ليبيا وتونس المجاورة في اتجاه السواحل الايطالية القريبة، لا سيما جزيرتا لامبيدوزا ولينوزا الواقعتان بين ليبيا وصقلية ومالطا.

تسعة من قادة الأحزاب و12 مستقلا اغلبهم مجهولون

واحد وعشرون مرشحا للرئاسة في موريتانيا اودعوا ملفات لدى المجلس الدستوري

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

أعلن المجلس الدستوري في موريتانيا الجمعة أن واحدا وعشرين مرشحا للانتخابات الرئاسية المقررة يوم 11 اذار/مارس القادم قد اودعوا لديه ملفات تضم أوراقا تعريفية وصحيفة سوابق عدلية وتوقيع خمسين مستشارا بلديا.

وضمت القائمة 12 مرشحا مستقلا اغلبهم مجهولون وتسعة من قادة الأحزاب السياسية.

وبنشر القائمة المؤقتة تفتح مهلة لتقديم الطعون تنتهي يوم 28 الجاري. وبعد البت في الطعون تنشر القائمة النهائية للمرشحين يوم التاسع من الشهر المقبل.

ويشكل عدد المرشحين رقما قياسيا لم يسبق لموريتانيا ان شهدت مثله.

ويفترض ان تنهي الانتخابات الرئاسية المرحلة الانتقالية التي بدأت بالانقلاب الذي اطاح بالرئيس معاوية ولد الطايع.

ويتعين على المجلس الدستوري، المكلف بالتصديق على الترشيحات، ان يعلن في غضون 48 ساعة اللائحة النهائية للمرشحين.

وفي اخر انتخابات مماثلة جرت في 2003، تقدم سبعة اشخاص بترشيحاتهم.

ومن ضمن المتقدمين بملفات ترشيح شخصيتان من سود موريتانيا هما سار امادو قائد حركة الوفاق الوطني وبا مامادو الاسان زعيم حزب الحرية والمساواة والعدالة.

وهذه قائمة المرشحين الذين أودعوا تصاريح ترشحاتهم لدى المجلس الدستوري حسب ترتيب الايداع:

1ـ الزين ولد زيدان (مستقل)
2ـ سيدى ولد الشيخ عبد الله (مستقل)
3ـ مولاي ولد الجيد (الحزب الموريتاني للتجديد والوئام)
4ـ محمد ولد مولود (حزب اتحاد قوى التقدم)
5ـ دحان ولد احمد محمود (مستقل)
6ـ احمد ولد داداه (حزب تكتل القوى الديمقراطية)
7ـ محمد احمد ولد باب احمد ولد صاليحي (مستقل)
8ـ محمد خونا ولد هيدالة (مستقل)
9ـ اسلم ولد المصطفى (حزب التعاون الديمقراطي)
10ـ محمد ولد شيخنا (مستقل)
11ـ مسعود ولد بوالخير (حزب التحالف الشعبي التقدمي)
12ـ صالح ولد حننا (حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني)
13ـ محمد ولد محمدالمختار ولد التومي (مستقل)
14ـ با مامادو الحسن (حزب الحرية والمساواة والعدالة)
15ـ الراجل الملقب الرشيد مصطفى (الحزب الموريتاني للتجديد)
16ـ محمد ولد غلام ولد سيداتي (مستقل)
17ـ سيدى ولد اسلم ولد محمد أحيد (مستقل)
18ـ عثمان ولد الشيخ ابى المعالي (مستقل)
19ـ صار ابراهيما (مستقل)
20ـ محمد الامين اشبيه ولد الشيخ ماء العينين (مستقل)
21ـ عثمان ولد الرسول (مستقل)

صحيفة: ليبيا توقف تمويل قوات الاتحاد الافريقي في دارفور عقابا للبشير

■ القاهرة ـ يو بي آي: كشفت صحيفة «الاهرام» المصرية الجمعة ان العقيد معمر القذافي اوقف تمويلا ليبيا لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي في دارفور ردا على مواقف الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

ونقلت الصحيفة عن مصدر دبلوماسي إفريقي في القاهرة قوله ليبيا اوقفت اجراءات تحويل مبلغ 50 مليون دولار كانت مقررة لتمويل القوات الإفريقية العاملة في دارفور.

وأضافت ان ليبيا اتخذت القرار بسبب مآخذها على البشير «ومواقفه السلبية في الآونة الأخيرة تجاهها وتجاه بعض جيرانه».

وكان البشير تجاهل الاسبوع الماضي دعوة من القذافي لقمة سداسية دعا اليها في سيرت للبحث في شؤون المنطقة.

ولم يحضر القمة ايضا كل من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والرئيس التونسي زين العابدين بن علي بينما لبى الدعوة الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

ويعتبر التمويل العربي اساسيا لعمل قوات حفظ السلام الافريقية في الاقليم المضطرب ومن الممكن ان يؤدي سحبه او تقليصه الى تزايد الضغوط على السودان للقبول بقوات اممية في دارفور.

«الجماعة السلفية» الجزائرية تغير اسمها الى «القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي»

■ دبي ـ اف ب: اعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال المتحالفة مع شبكة القاعدة الجمعة على موقع اسلامي موثوق على الانترنت انها غيرت اسمها بناء على «استشارة واذن واختيار» اسامة بن لادن ليصبح «تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي».

وهذا الاعلان قد يعتبر اشارة الى ان زعيم شبكة القاعدة الذي لم يظهر منذ الاول من تموز/يوليو لا يزال على قيد الحياة بعدما سرت شائعات حول مرضه الشديد او حتى وفاته.

وجاء في بيان للمجموعة انه «بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاصة وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد، ومبايعة أسد الإسلام في هذا الزمان الشيخ أسامة بن لادن حفظه الله من كل مكروه وسوء، كان لابد أن تختفي التسمية القديمة (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) لتحل محلها تسمية جديدة».

واضاف البيان ان ذلك لكي تكون التسمية الجديدة «علامة على صحة الوحدة وقوة الإئتلاف وصدق الإرتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة».

وتابعت المجموعة في بيانها الذي يحمل تاريخ الاربعاء «وقد كنّا حريصين على هذا الأمر منذ اليوم الأول لإعلان الإنضمام ولم يمنعنا من الإقدام عليه إلا إستشارة الشيخ أسامة حفظه الله وإذنه واختياره».

واضافت «وقد زالت اليوم هذه العقبة بحمد الله تعالى، وعليه فإن الجماعة تعلن لكل المسلمين في داخل الجزائر وخارجها أنها تخلت نهائيا عن التسمية القديمة (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) وتعلمهم أنها ابتداء من هذا التاريخ فإن كل بياناتها وإصداراتها ستظهر موقعة بهذا الإسم الجديد: تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي».

وكانت «الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر» اعلنت في ايلول/سبتمبر الماضي ولاءها لاسامة بن لادن وتعهدت، في بيان على شبكة الانترنت، بمواصلة الجهاد في الجزائر بعدما كان المسؤول الثاني في تنظيم القاعدة ايمن الظواهري اكد انضمامها الى القاعدة رسميا.

ويلزم زعيم شبكة القاعدة الذي سرت شائعات حول وفاته خصوصا في ايلول/سبتمبر، الصمت الاعلامي منذ تموز/يوليو الماضي ما اثار تساؤلات حول مصيره حتى في صفوف مناصريه على مواقع انترنت اسلامية.

وما عزز ذلك، ظهور الظواهري منذ ذلك الحين ثماني مرات على الاقل في تسجيلات نسبت اليه.

ويرى خبراء ان الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حليفة تنظيم القاعدة والمطاردة والمنقسمة في الجزائر، تحاول اعادة تنظيم صفوفها في المغرب العربي ودول الساحل دون ان تشكل خطرا محدقا على دول تلك المنطقة.

واقر وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني في الاونة الاخيرة بوجود علاقات بين الجماعة السلفية والمجموعة الاسلامية التي قبضت عليها مطلع الشهر الجاري في تونس خلال مواجهات مع الشرطة خلفت 14 قتيلا.

وتعتبر اجهزة الاستخبارات الفرنسية الجماعة السلفية للدعوة والقتال «ابرز تهديد ارهابي» لفرنسا.

محكمة مغربية تؤجل لشهرين النظر بملف «انصار المهدي»

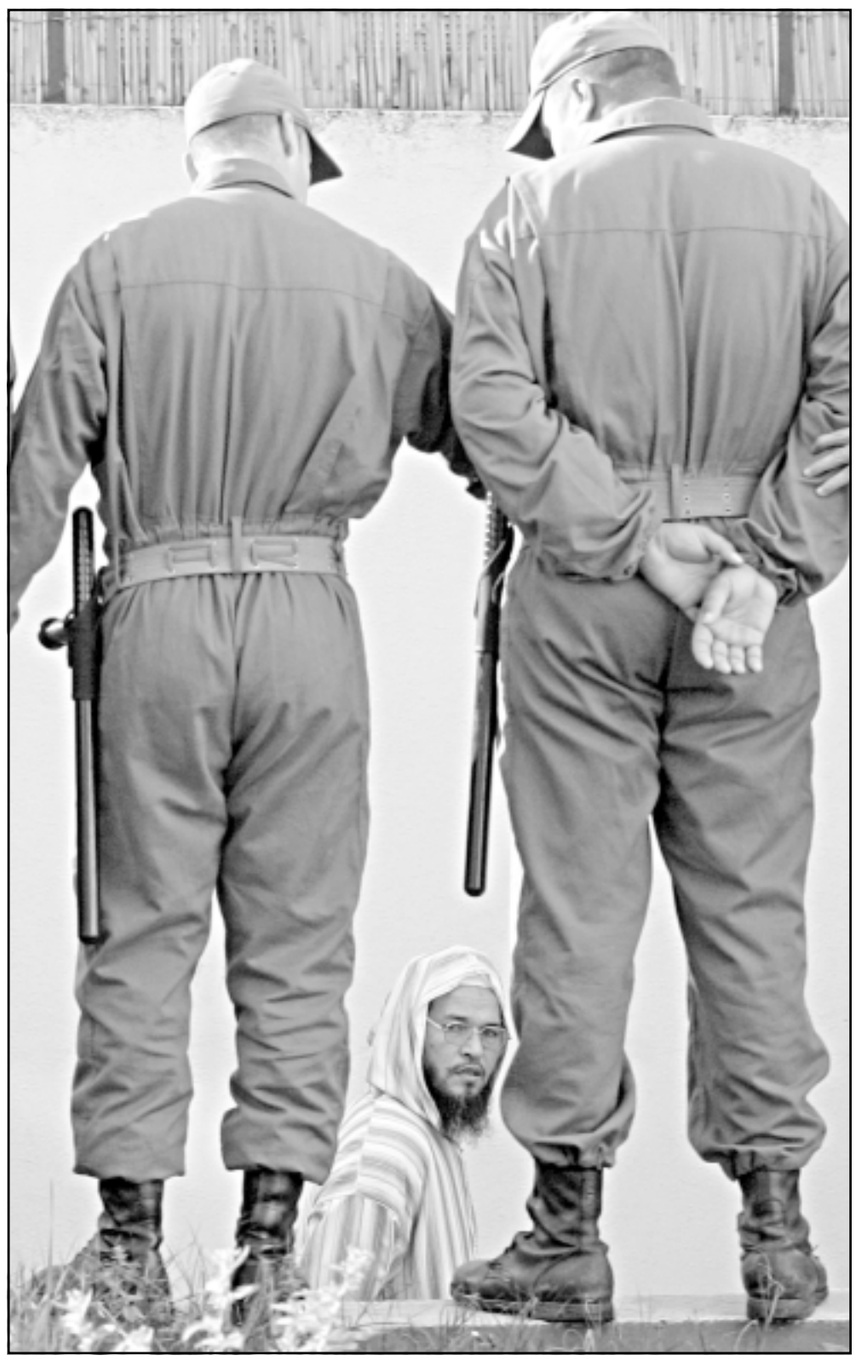

احد المتهمين الـ57 يصل المحكمة بسلا تحت اعين القوى الامنية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بسلا قرب الرباط الجمعة تأجيل النظر في ملف خلية «أنصار المهدي» الاصولية والتي يتابع فيها 57 عضوا في اطار قانون مكافحة الارهاب الى 23 اذار/مارس المقبل ومن بين المتابعين عناصر من الجيش و3 دركيين ورجل أمن.

وعقدت الجمعة الجلسة الاولى من محاكمة خلية «انصار المهدي» التي اثار تفكيكها الكثير من المخاوف على ضوء ما اعلنته السلطات من ان الجماعة جندت عسكريين ومسؤول في الامن الوطني وضمت نساء اثنتان منهن متزوجات من رباني طائرة في الخطوط الملكية المغربية.

وتقول السلطات ان التحقيقات مع الخلية كشفت عن تخطيطها لاغتيالات سياسيين ممثقفين مغاربة وهجمات مسلحة ضد مصالح امريكية وغربية بالمغرب.

وطالب الدفاع عن افراد الشبكة من المحكمة منح السراح المؤقت للنساء الاربع المتهمات ضمن أعضاء هذه الخلية.

ويتابع الناشطون الـ57 في حالة اعتقال احتياطي بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية والمس الخطير بالنظام العام وجمع وتدبير أموال بنية استخدامها في أعمال ارهابية والانتماء الى جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وكانت السلطات قد اعلنت ان الشرطة تمكنت في شهر تموز/يوليو الماضي من تفكيك خلية لقيام باعمال عنف أسسها الناشط حسن الخطاب بعد خروجه من السجن اثر قضائه عقوبة حبسية نافذة مدتها سنتان من أجل تورطه في أعمال ارهابية.

وحسب السلطات فان من أهداف «جماعة الخطاب» التي أطلق عليها اسم «جماعة «أنصار المهدي» اعلان الجهاد داخل المغرب، وتقول ان الخطاب سعى من أجل ذلك الى تكوين عدة خلايا في عدد من المدن المغربية.

المغرب: قراءات مختلفة لقرار المجلس الدستوري بعدم دستورية بعض نصوص قانون الانتخابات

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

ينظر السياسيون المغاربة كل من زاويته لقرار المجلس الدستوري اعلن عنه الخميس بعدم دستورية بعض النصوص الواردة في مشروع القانون المنظم للانتخابات الذي قدمته الحكومة واقره البرلمان واعتبرت فيه ان وضع اشتراطات للترشيح اخلال بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

واختلاف الزاوية لم يكن مانعا ليجمع هؤلاء الفاعلون على الاشادة بـ«مستوى الديمقراطية المغربية واستقلالية القضاء» والى جانب التصريحات الحزبية التي التزمت الى جانب الاشادة الحذرة في التعبير عن فرحة الانتصار بالنسبة للاحزاب التي كانت ترى في مشروع القانون الحكومي ومحاولات من الاغلبية لاقصائها وابعادها من المشهد السياسي والمشاركة في المؤسسات او اظهار الانزعاج من هزيمة بالنسبة للاحزاب التي كانت متحمسة لهذه الاشتراطات وذلك عكس الصحف التي تتبنى خطا تحريريا مناكفا للاحزاب المشاركة بالحكومة التي حملت عناوينها امس تعابير الصفعة والانتصار والاسقاط.

وقرر المجلس الدستوري وهو اعلى سلطة قضائية ولا تقبل قراراته الطعن او الاستئناف ان اشتراط القانون الانتخابي لحصول الاحزاب التي ترغب المشاركة بالانتخابات على الذي أقر عدم دستورية بعض مقتضيات القانون الانتخابي الجديد، الذي حدد عتبة 3 في المئة من الأصوات المعبر عنها خلال الانتخابات التشريعية التي جرت 2002 كشرط للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة او على توقيعات مواطنين في الدائرة الانتخابية، هي اشتراطات غير دستورية لانها تتنافى مع مبدأ المساواة بين المواطنين او الهيئات السياسية خاصة وان عددا من الاحزاب التي قررت المشاركة في تشريعيات 2007 لم تشارك في انتخابات 2002.

وحسب المصادر الرسمية المغربية فان «مبدأ ضمان المساواة في الحظوظ وحرية التنافس السياسي بين مجموع الفاعلين السياسيين» هو أبرز ما توخاه قرار المجلس الدستوري واستند المجلس الدستوري على مقتضيات الدستور الذي ينص على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم وتمثيل المواطنين، وعلى أن نظام الحزب الوحيد ممنوع. وبذلك يكون المجلس قد أقام صلة بين الفقرتين.

وذكر المجلس في قراره بالمهمة الطبيعية التي أوكلها الدستور الى الأحزاب السياسية، والمتمثلة في تأطير وتمثيل المواطنين، علما بأنه للاضطلاع بهذه المهمة، ينبغي أن يكون بامكان جميع الأحزاب السياسية المشكلة قانونا المشاركة في الانتخابات وأن تكون متساوية أمام القانون.

ويؤكد المجلس أن هذه المهمة لا يمكن الاضطلاع بها الا في اطار التعددية الحزبية، والتنافس الحر بين الأحزاب السياسية، على قاعدة مبدأ استقلالية كل حزب في مجال تدبير شؤونه الداخلية وعلى أساس المساواة أمام القانون لجميع التشكيلات السياسية. وتذكر المدونة الجديدة للانتخابات في مادتها الثانية بأن جميع الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم وتمثيل المواطنين، وتساهم بهذه الصفة في التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وفي تشكيل النخب القادرة على النهوض بالمسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي. واعتبر المجلس الدستوري في قراره أن عتبة 6 في المئة المطلوبة من أجل توزيع المقاعد، والتي كانت ايضا موضع اعتراض الاحزاب الصغيرة خاصة اليسارية، مطابقة للدستور.

وحسب نفس المصادر فان المجلس الدستوري، بقراره يعزز، القوانين الأساسية والحريات العامة للمواطنين والمؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية وذلك عبر تجديد التأكيد بوضوح على تكريس مبدأ المساواة بين الجميع (بما فيها المؤسسات) أمام القانون، وكذا ضمان المساواة في الحظوظ، وصيانة الحرية والحق في المنافسة السياسية في اطار احترام القانون، وعدم اغلاق المجال أمام التقنيات أو التدابير المنطقية والموضوعية الهادفة الى عقلنة المشهد السياسي وتعزيز مصداقيته.

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية نبيل بنعبد الله ان قرار المجلس الدستوري «يؤكد متانة الديموقراطية المغربية» وقال أن القرار يؤكد أيضا «أننا نتوفر على مؤسسات لها استقلالية ودور معين ومحدد في اطار الدستور المغربي»».

وأشار في رده على سؤال بهذا الخصوص الى أن المجلس الدستوري «اعتبر بشكل غير قابل للطعن، كما ينص على ذلك الدستور المغربي، أن القانون المتعلق بكيفية انتخاب أعضاء مجلس النواب يتضمن بعض الفقرات التي تتنافى مع المبادئ الدستورية المغربية». وأبرز بنعبد الله أنه وانطلاقا من الثوابت الدستورية وضرورة الأخذ بمضمون القرار، فان الحكومة وأحزاب الأغلبية ستعمل على تكييف القانون بالصيغة التي تلائم الدستور المغربي، «مما سيؤدي بالضرورة الى حذف الفقرات المعنية من القانون الحالي».

وأضاف أن الحكومة ستتناقش مع مكونات الاغلبية في الأيام القليلة المقبلة بشأن المسطرة التي سيتم اعتمادها في هذا الاطار.

وشكك قرار المجلس الدستوري بعدم دستورية الاشتراطات المحور الرئيسي في اجتماعات الحكومة التي عقدت اول امس الخميس وقال مصدر حكومي ان الوزير الأول ادريس جطو أطلع الحكومة، خلال اجتماعها على قرار المجلس الدستوري واكد أن الحكومة ستسهر على تفعيل قرار المجلس الذي «يشكل دعامة جديدة في بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات».

واضاف ان الوزير الأول حرص على التأكيد على أن الحكومة ستلتزم بهذا القرار في تطبيق مقتضيات الفصل 81 من الدستور الذي ينص على أنه «لا تقبل قرارات المجلس الدستوري أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العمومية وجميع الجهات الادارية والقضائية وأن الحكومة عازمة أيضا على مواصلة التحضير للانتخابات التشريعية المقبلة، في جو من الهدوء، وقررت أن تجعل منها احتفالا بالديمقراطية».

وأوضح الوزير الأول أن اعلان المجلس عن قابلية فصل الأحكام الملغاة وتلك التي أعلن عن مطابقتها للدستور، يمكن من اصدار القانون دون العودة أمام البرلمان. وحسب نفس المصادر فان الحكومة ستنكب خلال الايام القادمة لادخال تعديلات على قانون الانتخابات ودعوة البرلمان لدورة استثنائية لاقرار هذه التعديلات.

نوه اسماعيل العلوي الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية المشارك بالحكومة بقرار المجلس الدستوري

وأوضح العلوي الذي كان حزبه المشارك بالحكومة قد ابدى تحفظا على عتبة 3 بالمئة مما هدد تحالف الكتلة الديمقراطية العامود الفقري للحكومة أن حزبه طالب باعادة الأمور الى نصابها «في ما يتعلق بالحيف الذي حصل للاحزاب التي لم تصل الى نسبة 3 في المئة والتي لم يكن لها وجود قبل سنة 2002» . واعتبر العلوي انه لا يمكن معالجة ظاهرة بلقنة الخارطة السياسية بالمغرب الا باعتماد اساليب أخرى كوضع برنامج مشترك تلتف حوله العديد من الهيئات السياسية.

وعبر عيسى الورديغي عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المشارك بالحكومة والاكثر دفاعا عن العتبة عن ارتياحه للقرار الصادر عن المجلس الدستوري وقال ان المجلس الدستوري يكون بذلك قد قام بدوره الطبيعي. ودعا الى الانكباب على صياغة قانون تنظيمي متعلق بمجلس النواب، يشتمل على مقتضيات جديدة «تعتمد على شكل من أشكال العتبة المعمول بها في الديمقراطيات المتطورة، بغية التقدم نحو ما يصبو اليه الجميع بشأن تجميع الحقل السياسي والحد من ظاهرة البلقنة».

وأبرز الورديغي أن «هدف القوى الديمقراطية من القانون موضوع قرار المجلس الدستوري يتمثل في معالجة ظاهرة البلقنة وتجميع المشهد السياسي المغربي في أفق فرز خريطة سياسية تعتمد على القطبية».

واعتبر مصطفى المعتصم أمين عام حزب البديل الحضاري الاصولي المعتدل ما صدر عن المجلس الدستوري «قرارا شجاعا وانتصارا للتجربة السياسية التي يخوضها المغرب منذ تولي جلالة الملك محمد السادس العرش».

وقال المعتصم ان الانتقال الديمقراطي الذي يعرفه المغرب يفتح الباب على مصراعيه للوصول الى ديمقراطية حقيقية من خلال انتخابات «حرة ونزيهة» مشيرا الى ضرورة اعتماد الشفافية والديمقراطية لتحقيق هذا الهدف.

واعتبر مصطفى الرميد، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية الاصولي المشارك بالبرلمان أن قرار المجلس الدستوري يعد قرارا منصفا وصائبا. وقال الرميد «نعتبر القرار صائبا، وكنا ننتظره رغم ما كان ينتابنا من تخوفات» مضيفا أن المجلس الدستوري عبر من خلال هذا القرار «عن استقلاليته وأنصف الأحزاب السياسية والمشروع السياسي المغربي».

وأشار الى أن المجلس أبرز بهذه الخطوة أنه «سيكون بالمرصاد لكل طرف يريد أن يفرض قواعد لعبة سياسية معينة على باقي الأطراف» معتبرا أن رفع شرط الحصول على 3 في المئة في انتخابات 2002 للمشاركة في الانتخابات المقبلة، من شأنه أن «يفتح الباب أمام الجميع للمشاركة».

وأكد ان حزبه رفض شرط العتبة لأنه «شرط غير معقول وغير منطقي وغير دستوري، على اعتبار أن نتائج انتخابات 2002 لا يمكن أن تسري في الزمان على مدة تتجاوز الولاية النيابية المحددة في خمس سنوات».

وكان محمد مجاهد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد الذي قاد المعركة ضد اشتراط العتبة قد اعلن ان القرار «سيساهم في ارساء التعددية الحزبية في بلادنا».

وعبر مجاهد عن «ارتياحه» لهذا القرار ووصفه بـ«القرار حكيم من شأنه أيضا ارساء قواعد البناء الديمقراطي المتين وتفادي دخول بلادنا في متاهات هي في غنى عنها». وقال أن هذا القرار «يساهم الى حد بعيد في تغليب مصلحة الديمقراطية على الحسابات الحزبية الضيقة» نافيا أن تكون القوانين الانتخابية كافية وحدها للحد من «بلقنة المشهد الحزبي الوطني واعادة الاعتبار للقواعد السليمة للمنافسة الشريفة».

وأعرب مجاهد عن اعتقاده بأن هذا القرار «أنصف الأحزاب الديمقراطية والقوى التقدمية في البلاد التي ما فتئت تقدم الحجج والبراهين من أجل التأكيد على أهمية مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة وقبول مرشيحها بغض النظر عما حصلت عليه من أصوات خلال الانتخابات الأخيرة». وكان للنساء البرلمانيات موقف متباين عن موقف الرجال من حيث تأييدهن لالغاء عتبة 3 بالمئة الا انهن يرين ان القرار لا يستجيب لمطالب الحكرة النسائية المغربية من حيث زيادة الكوتا او ما يعرف بالمغرب بالقائمة الوطنية للنساء والتي خصصت في انتخابات 2002 للنساء 30 مقعدا من اصل 325 هي مقاعد مجلس النواب.